

يلخص هذا النص إطار التفتيش والافتراض في قطاع التربية والتكون بال المغرب، منطلاقاً من الإطار القانوني والتنظيمي (دستور 2011، القانون التنظيمي للمالية 130-13، قرار وزير المالية 2470-2، القانون الإطار 17-51، خارطة الطريق 2022-2026، ومرسوم رقم 28-2 و 112-2 و 140-2.24) ومهام هيئات التفتيش على مختلف المستويات (إقليمي، جهوي، مركزي) وفق وثيقة تنظيم التفتيش 2004 ودوريات أخرى. يُعرف النص مفاهيم التفتيش، الافتراض، التقييم، مراقبة التبشير، والمراقبة الداخلية، مقارناً بينها. ويتناول منهجية إجراء الافتراض، بدءاً من المعايير المعتمدة (معايير التأهيل، الممارسة، والأجراة) وميثاق الافتراض الداخلي، وأنواع الافتراض (داخلي، خارجي، شامل، جزئي، إلزامي، اختياري)، ومبادئه، ثم الخطوات المنهجية (التحضير، الإنجاز، نتائج المهمة) مع شرح لكل مرحلة، وأدوات وتقنيات الافتراض (المقاربة الشمولية، بالأسئلة، بالتحقق) وأدواته (المقابلة، مخطط التدفق، المرجع التدقيقي). يختتم النص بذكر خصائص تقرير الافتراض وأدواته تتبع نتائجه.